ويؤيده ما ورد في الأثر من أن العرش كان قبل خلق السموات والأرض على الماء ثم أنه تعالى أحدث في الماء إضطرابا فأزبد فإرتفع منه دخان وبقي الزبد على وجه الماء فخلق فيه اليبوسة فصار أرضا وخلق من الدخان السماوات وإلى ذلك يشير قوله سبحانه : ثم استوى إلى السماء وهي دخان قلنا : إن هذا الإحتمال غير واقع أما على تقدير تركب الجسم من الهيولي والصورة على ما ذهب إليه المشاءون من الفلاسفة فلأن هيولي العناصر وإن كانت واحدة بالشخص قابلة لأن يتوارد عليها صور العناصر بواسطة إستعدادات متعاقبة تعرض إلا أن هيولي كل فلك مخالفة لهيولي فلك آخر لا تقبل إلا الصورة التي حصلت فيها وأما على تقدير تركبه من الجواهر الفردة على ما هو مذهب أهل الحق فلأنها متخالفة الحقائق عند محققي المتأخرين على ما صرحوا به فما يتركب منه الماء لا يجوز أن يتركب منه سائر الجسام وأما ما ورد في الأثر وأشارت إليه الآية من جعل الدخان المرتفع من الماء مادة للسموات فمصروف عن ظاهره إذ الدخان أجزاء نارية خالطها أجزاء صغار أرضية تلطفت بالحرارة ولا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر فقبل خلق السموات والأرض بما فيهما لم تكن نار وأرض فمن أين يتولد الدخان وكذا إن أريد بالدخان البخار لأنه أجزاء هوائية مازجتها أجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس أيضا فحيث لا هواء لا بخار ولهذا قال القاضي في تفسير وهي دخان : أمر ظلماني ولعله أراد به مادتها أو الأجزاء المتصغرة التي ركبت منها ومن هنا ظهر أن ما في الأثر لا يؤيد كون العرش موضوعا على متن الماء ملتصقا به بل يؤيد أن لا يكون بينهما حائل إذ إرتفاع الدخان والبخار يستدعي وجود فضاء تتحرك فيه تلك الأجزاء وفي صورة الإلتصاق لا يمكن ذلك كما لا يخفى على من له تخيل سليم .

ويعلم مما ذكر أنه يجب تفسير الآية بما فسرها به القاضي ولا مجال للقول بالوضع على المتن فيتم الإستدلال وأما قول أبي السعود : إنه لو دل إلخ ففيه أن الوقوع أدل دليل على إمكان الشيء ومثل هذا الإستدلال شائع ذائع في كلامهم وأما أن المراد بالإمكان الإمكان الوقوعي فكلا إذ النزاع في الإمكان لا الوقوع وما ينقل عن الأصمعي من أن هذا كقولهم السماء على الأرض مع أن أحدهما ليس ملتصقا بالآخر وحينئذ يكون معنى قول القاضي : لم يكن حائل بينهما أنه لم يكن حائل محسوس بينهما وكان حائل غير محسوس وهو الهواء ليس بشيء ولا يصلح ما ذكر معنى لذلك إذ الفوقية كانت قبل خلق جميع أجرام هذا العالم فعلى تقدير عدم الإلتصاق لا يتصور حائل أصلا ثم بين وجه دلالة الآية على أن الماء أول حادث بعد العرش بنحو ما قدمنا ذكره إنتهى المراد منه .

وأقول إن هذا الإحتمال الذي أجاب عنه بزعمه قوي جدا وما ذكره عن محققي المتأخرين صرح الجمهور بخلافه وقد حقق ذلك في موضعه فلا مانع من أن يخلق ا تعالى من الماء الأجرام السماوية والأرضية بل وكل شيء وما ذكره في حيز تعليل صرف الأثر عن ظاهره ليس بشيء أصلا إذ يجوزظ أن يحيل سبحانه بعض ذلك الماء المالىء أجزاء نارية وبعضه أجزاء أرضية ويجعل المجموع دخانا وكذا يجوز أن يحيل البعض أجزاء هوائية فتمازج أجزاء صغارا مائية متلطفة بحرارة يخلقها حيث شاء فتكون البخار وفي الأثر عن وهب بن منبه أنه جل شأنه قبض قبضة من الماء ثم فتح القبضة فإرتفع الدخان ثم قضاهن سبع سموات في يومين ويؤول حديث الإرتفاع بما لا يستدعي الفضاء نحو أن يكون المعنى فوجد بعضه دخانا مرتفعا وقد يقال : يجوز أن يكون الماء في إبتداء الخلقة مالئا للعرش ثم أنه سبحانه لما أراد أن يخلق ما يخلق أفنى منه ما أراد وخلق بلا فاصل يتحقق معه الخلاء بدله ما خلق لا من شيء والقول بإستحالة هذا الخلق مفض إلى فساد عظيم وخطب جسيم لا يكاد يستسهله أحد من المسلمين وهو ظاهر